مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 23 /ايلول/2025
المجلد(6)- العدد(3)-الجزء(3) IASJ-Iraqi Academic Scientific Journals

اسباب جرائم الارهاب في منظور علم الاجرام

م.م. سلام ثامر السبع
كلية القانون – جامعة الهادي

م.م. هاشم عبد الكريم زكي
كلية القانون – جامعة الهادي

الكلمات المفتاحية: المجرم ، الجرائم .علم الاجرام ، اسباب الجرائم

الملخص:

يُعدّ الإرهاب من أخطر الظواهر الإجرامية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية في العصر الحديث، لما يخلّفه من آثار مدمّرة على الأمن والاستقرار والتنمية. وقد أولى علم الإجرام اهتماماً كبيراً بدراسة هذه الظاهرة، بوصفها شكلاً من أشكال السلوك الإجرامي المنظّم والمعقد الذي لا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط. إذ تتداخل في نشوء الإرهاب عوامل فردية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، تسهم مجتمعة في تشكيل الدوافع والاتجاهات الإرهابية لدى الأفراد والجماعات. ومن هذا المنطلق، فإن فهم أسباب جرائم الإرهاب في منظور علم الإجرام يُعد خطوة أساسية لوضع استراتيجيات وقائية وعلاجية، تهدف إلى الحد من انتشار هذه الظاهرة وحماية المجتمع من تداعياتها السلبية.

المقدمة:

يُعد الإرهاب من أخطر الظواهر الإجرامية التي تواجه المجتمعات الحديثة، لما له من آثار مدمرة على الأمن والاستقرار والتنمية. وتكمن خطورته في كونه جريمة منظمة تتجاوز حدود الجريمة التقليدية، إذ تُرتكب بدوافع أيديولوجية أو سياسية أو دينية، وغالبًا ما تُوجه ضد الدولة أو المدنيين الأبرياء. من منظور علم الإجرام، يُنظر إلى الإرهاب بوصفه نتاجًا لمجموعة معقدة من العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي تتفاعل فيما بينها وتؤدي إلى انحراف بعض الأفراد أو الجماعات عن السلوك المجتمعي القويم.

يحاول علم الإجرام تحليل هذه الجريمة لا من حيث نتائجها فقط، بل من حيث أسبابها العميقة، بدءًا من التنشئة الاجتماعية والتهميش والفقر والتطرف الفكري، مرورًا بظروف البيئة الاجتماعية والثقافية، وصولًا إلى الأزمات السياسية والصراعات المسلحة. ومن خلال فهم هذه العوامل، يمكن بناء استراتيجيات فعالة للوقاية من الإرهاب، تقوم على معالجة الجذور لا الاكتفاء بملاحقة النتائج.

المبحث الاول: النظام القانوني للاسباب الفردية

تنقسم اسباب الارهاب بعلم الإجرام إلى ثلاث مذاهب ألا وهم الاسباب الفردية والاجتماعية والسياسية والسبب الفردي و هو يرجع أسباب الجريمة لأسباب تعود للفرد نفسه سواء كانت تتصل بسماته البدنية كإنحطاط جسماني أو عوامل نفسية، وأشهر النظريات العضوية في هذا السبب هي نظرية الانسان المجرم أو العدائي لعالم الجريمة الايطالي الشهير لمبروزو والتي أوعزت ارتكاب السلوك الإجرامي الى الانسان ذاته من خلال مرورها بخمسة مراحل.

حيث في كل مرحلة قام المبروزو بإضافة التعديلات على فروض نظريته لتلافي الانتقادات الموجهة ومن أحد هذه المراحل هي الربط بين صفات الانسان البدائي والمقاربة للحيوان وحدوث السلوك الاجرامي حيث كانت الصفات الحيوانية الموجودة لدى الشخص التي تم تكشفها من خلال العمليات التشريحية المتمثلة بوجود الردة والرجعة بجمجمة الشخص هي من أهم أسباب ارتكاب الشخص للسلوك الاجرامي.

بالإضافة لذلك فإن من أهم النظريات النفسية هي نظرية الطبيب النفسي فرويد في التحليل النفسي و هي التي ترجع حدوث السلوك الاجرامي لإختلال في مكونات النفس البشرية لدى الفرد، فعندما تعجز الأنا العليا عن موازنة مكونات النفس البشرية أو عندما تكون بالأساس غائبة فأن الشخص سيرتكب السلوك الاجرامي.[1]

على جانب آخر فأن المذهب الاجتماعي يُرجع أسباب حدوث الواقعة الجرمية إلى أسباب تعود للظروف المحيطة بالفرد لا للفرد ذاته، ومن أهم نظريات هذا المذهب هي نظرية صراع الثقافات. تقوم هذه النظرية على أن التعارض والتضارب الذي يحدث بين الثقافات والمبادئ والقيم المجتمعية سواء كان هذا الصراع داخلي أم خارجي سيؤدي إلى حدوث الواقعة الجرمية.

وعليه سننقسم المبحث الاول الى العوامل الخاصة بالفرد، واهمها الوراثة، العمر، الذكاء، الغرائز، الامراض النفسية والعقلية

المطلب الاول:الوراثة

يرى جودارد من خلال دراساته حول انتقال السلوك الاجرامي بالوراثة ارتباطاً وثيقاً وخاصة اذا كان الفرد ينحدر من عائلة مصابة بالضعف العقلي. اما العالم وارن دنهام في دراسة اجراها على نزلاء المستشفيات العقلية بولاية الينوى الاميركية وعددهم (87) حالة فقد وجد ان ٢٤% منهم كان عندهم اجرام او جنوح سابق قبل دخولهم المستشفى.

ويظهر اثر الوراثة في شذوذ الكروموزمات، حيث يمتلك الذكر السليم كروموزوم X والانثى السليمة xx وقد وجد أن بعض الاشخاص المجرمين يحملون كروموزوماً اضافياً من نوع Y وبذلك تكون عدد كروموزوماته Xyy، وفي دراسة قام بها جاكوبس Jacobs عام 1975 على عينة من السجناء عددهم 197 وبعد اجراء الفحص عليهم اتضح ان اغلبيتهم من حملة كروموزومات Xyy، وأوضح أن الذكر حامل هذا الكروموزوم أكثر ميلاً للقتل وجرائم الشذوذ الجنسي.[2]

وعلى الرغم من كل ذلك توصلت الدراسات بأن الوراثة ليست عامل من عوامل الاجرام، بقدر ما هي تحدد لنا نوع الاجرام واسلوبه ومقداره

المطلب الثاني: العمر والذكاء

اولاً: العمر

من خلال الدراسات التي اجريت على هذا الموضوع اظهرت ان معدل الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل وبعد هذه الفترة من العمر، ويرجع الباحثون سبب ارتفاع الجريمة في هذه الفترة الى عدة اسباب نذكر منها: ان الافراد في هذه الفترة يتمتعون بقدرة طبيعية وقوى بدنية عالية، وهذا يعني أن معدل الجريمة يزداد كلما قربت هذه القدرة البدنية والطاقة من اقصاها، حيث يبلغ العمر اقصى قوته وطاقته في هذه المرحلة، والسبب الآخر يرون أن الأفراد في هذه المرحلة العمرية يتصفون بالاندفاع والتسرع مما يدفعهم للقيام بمختلف الجرائم المتنوعة.[3]

ثانياً: الذكاء

يرى العالم البريطاني جونج أن هناك ارتباطاً عالياً بين ضعف الذكاء والقيام بالجريمة، حيث يعتقد ان السبب الرئيس للجريمة هو الضعف العقلي او القصور في الادراك، بحيث توصل من خلال ابحاثه أن معظم المجرمين من ضعاف العقول ودرجة ذكائهم أقل من غير المجرمين، فالشخص المصاب بالضعف العقلي يتسم بشخصية قليلة الادراك وغير قادر على التفكر بعواقب افعاله والالتزامات القانونية تجاهها غير ان الاجرام ليس مرتبطاً دائماً بالضعف العقلي فقد يكون مرتبطاً بالذكاء المرتفع، فأقسى انواع الجرائم يقوم بها اشخاص متفوقون في الذكاء، وتتميز تلك الجرائم باتقان رسم الخطط وتنفيذها بدقة.

رابعا/الامراض النفسية: تعتبر الأمراض النفسية من العوامل التي تسهم في السلوك الإجرامي، حيث يتجلى المرض النفسي، المعروف أيضًا بالعصاب. في صورة اضطراب يؤثر على الجانب الانفعالي للفرد، ويظهر على شكل اعراض جسمية ونفسية مختلفة كالهستيريا والقلق والخوف،

وقد تؤدي الامراض النفسية الى تغير واضح في سلوك الفرد كسرعة التهيج وسرعة الغضب والعجز عن ضبط الانفعالات والقلق، أو الاسراف في التدخين او الاكل او النوم أو تعاطي المخدرات، وبعض هذه الامراض قد تدفع الفرد الى العدوان على ذاته أو على الآخرين.

وهناك عدة اسباب لهذه الأمراض النفسية قد تكون بسبب احداث اليمة أو صدمات تعرض لها الفرد اثناء مرحلة الطفولة، أو نتيجة للصراعات المستمرة بين رغبات الفرد والعوائق التي يضعها المجتمع امامه، فيجعل الفرد يسعى للبحث عن اساليب تخلصه من تلك صراعاته والأمه، فتقوده للقيام بجرائم مثل السرقة أو التزوير أو الرشوة أو الجرائم.[4]

خامسا / الامراض العقلية: يعد المرض العقلي أو الذهان اضطراب شديد يشمل جميع جوانب الشخصية، كالفصام أو ذهان المرح او الاكتئاب أو الذهان الاضطهادي، وفيه يفقد المريض القدرة على ادراك الواقع ادراكاً صحيحاً تمنعه من التوافق الاجتماعي، وقد تدفع الامراض بصاحبها الى الجرائم وخاصة جرائم العنف كالقتل او الضرب أو الاغتصاب او الانتحار.[5]

المبحث الثاني: الأسباب الاجتماعية

تعزز الأسباب الاجتماعية في مجموعات الأسرة والعصبة والزمرة القيم والعادات والأعراف والتقاليد التي تسود بين الجيران وسكان الحي في المدينة، حيث تشكل هذه الجماعات الحضرية ثقافة فرعية محددة. كما تنطبق هذه الظاهرة على أسر القرية، التي تمثل جماعة ريفية ذات ثقافة محلية فرعية معينة. تُعتبر جرائم الثأر وتهريب المخدرات وتعاطيها أمثلة واضحة على تأثير التنشئة المنحرفة في انتشار الجرائم.

تُظهر هذه الظواهر التناقض بين الثقافة الأصلية أو الكلية التي يحافظ القانون على نظامها العام في المجتمع، والثقافة الفرعية أو الجزئية التي تتبناها الأسرة والجماعة. وقد بلورت الدكتورة سامية الساعاتي في مؤلفها عن الجريمة والمجتمع فكرة مفادها أن بعض الأفراد قد يكونون غير متوافقين، لأن توافقهم يكون غير متوافق. على سبيل المثال، فإن مرتكبي جرائم القتل بدافع الثأر يظهرون عدم توافق في سلوكهم مع النظام العام للمجتمع، لكن هذا عدم التوافق يتماشى مع القيم والمعايير السائدة في أسرهم وجماعتهم الريفية، مما يعكس عدم توافق قريتهم مع القيم والمعايير التي يقوم عليها النظام العام في المجتمع، الذي يجرم الأخذ بالثأر ويعاقب فاعله أشد العقاب وليس من الممكن أن يكون الأفراد غير متوافقين مع الأسرة والجماعة التي ينشأون فيهما ويتأثرون بالقيم والمعايير السائدة بين أفرادهما والتي تحدد سلوكهم وأسلوب حياتهم، لانهم في هذه الحالة من عدم التوافق يعرضون أنفسهم لعقاب الأسرة والجماعة

الذي يتدرج من مجرد التبرم منهم والسخرية بهم الى إيذائهم بالقول، والفعل وأخيرا الى نبذهم، وربما التخلص منهم.[6]

ومن الاسباب الاجتماعية لجرائم الارهاب هي التطرف الديني والتعليم والاعلام اما الفقر والبطالة وسنتاولهما كالاتي :

المطلب الاول:التطرف الديني والتعليم والاعلام

سنقسم هذا المطلب الى فرعين كالاتي

الفرع الاول : التطرف الديني

قد يربط بعض الأشخاص الدين بالسلوك الإجرامي، مدعين أن الدين قد يشجع أنماطًا إجرامية معينة أو يزيد من حدوث أنماط أخرى. ويرجع هذا الاعتقاد إلى الارتباط الخاطئ بين الدين والإرهاب لأن الدين بعيد عن الجريمة، وخاصة أنه من الخطأ أن تنسب أفعال معينة لأتباع دين معين إلى الدين الذي يتبعونه، بل إن بعض الناس في هذا العصر ينسبون ذلك إلى الدين الذي يتبعونه. ويرتبط الدين الإسلامي بالإرهاب، وكأن العالم استيقظ فجأة ووجد نفسه أمام دين جديد هدفه إرهاب العالم.[7]

ويمكن إرجاع هذا الاعتقاد الخاطئ إلى تصرفات بعض الإسلاميين الذين يتخذون من الدين شعارًا لتصرفاتهم. والإسلام بريء من أفكارهم المتطرفة وممارساتهم الخاطئة في هذا الصدد. ثق في فهمهم للمبادئ والقواعد الإسلامية.[8]

وتبرز مشكلة التطرف الديني بشكل خاص في المنطقة العربية، والهدف الأساسي للتنظيمات المتطرفة هو اعتلاء العرش والاستيلاء على السلطة.[9]

وخير مثال على ذلك هو محاولة الجماعات الإرهابية استخدام الدين كوسيلة لتحقيق غايات إجرامية والوصول إلى السلطة. لقد أثبتت الحقائق للجميع أن أغلب المجازر وقطع الرؤوس والتفجيرات الإرهابية يرتكبها المتطرفون. إن المنظمات الإرهابية التي تدعي أن لديها معتقدات دينية هي بريئة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه التنظيمات الدينية المتطرفة لها ممارسات وأعراف محددة.[10] استقطاب المراهقين ذوي السمات الشخصية المرضية، كالجهل، وضعف الشخصية، والاضطرابات النفسية والاجتماعية، والميول العنيفة، والمراهقين المصابين بأمراض عقلية، والمراهقين الذين يحملون الكراهية وعدم الرضا عن التنظيمات. حياتهم ومجتمعهم والخلافات الأسرية وغيرها من الحالات، فمن المهم أن يتم استغلال هذه الصفات والخصائص لتسهيل

ترويضهم وتأهيلهم في مرحلة لاحقة من أجل ارتكاب أعمال العنف في المجتمع. تحقيق الأهداف الإجرامية للجماعات الدينية المتطرفة.[11]

ولا شك أن للإرهاب والتطرف الديني مصادر خارجية تتمثل في الدعم المالي والمساعدات المختلفة لزعزعة الاستقرار السياسي في البلاد.

الفرع الثاني: التعليم والاعلام

لوسائل الإعلام دور بالغ الأهمية في بناء ثقافة المجتمع في عصر العولمة وخاصة نقل الأخبار العالمية والمحلية والاطلاع على مختلف مستجدات الحياة في الداخل والخارج وهي سلاح ذو حدين إما صيانة ثقافة المجتمع من خلال الإعلام الموجه وإما في إطلاق سراح الجريمة من خلال التحرر الإعلامي غير المنضبط الذي يكون هدفه تحقيق الربحية فحسب على حساب موازنات أخرى يجب أخذها بعين الاعتبار على الرغم من أن حرية الإعلام هي السمة الحقيقية في بناء ثقافة. مجتمع متماسك وعلى هذا الأساس علماء الإجرام أن وسائل الإعلام تحقق في اغلب الأحوال الأهداف المنوط بها لكنها قد تخطئ السبيل إلى ذلك فتدفع إلى الإجرام من خلال عرض المجرم في صورة تدعو للانبهار به وتقليده، فالإرهابي أصبح يستخدم وسائل الإعلام لصالحه ما دامت تنظر إليه من زاوية الربحية أي الغرض التجاري. فالتلفاز وقنوات العالم كادت أن تظل منبرا للإرهاب والتطرف لولا شيوع ظاهرة الإرهاب في العالم ولكن يقظة العالم لمحاربته تحت مسمى مكافحة الإرهاب ضيق على الارهابين استغلال القنوات التلفزيونية جعلهم يعملون على مسايرة التقدم التكنولوجي الهائل و الثورة في عالم الاتصالات

وفي ظل الحصار الذي تعانيه الجماعات الإرهابية من طرف إعلام الدولة أصبح الإرهابيون يعرضون ما يقومون به من أفعال إجرامية على شبكة الانترنت للدلالة على وجودهم كمعادلة صعبة في حياة الدولة والمجتمع الدولي ككل، بل أصبحت هذه الشبكة العنكبوتية المسرح العالمي للإرهاب وفضاء إعلانيا لتجنيد الارهابين ومتنفس للإرهاب الداخلي من أجل جلب الدعم من الخارج والاستعانة به للخروج من الحصار الذي تعاني منه داخليا

وهذا بهدف نشر الرعب والإرهاب في المجتمع.[12]

كما التقدم في مجال الاتصالات سواء عن طريق الانترنت واستعمال الهاتف النقال الذي أصبح في متناول الجميع دون ضوابط مما يؤثر إيجابا في تزايد الجريمة. نستنتج مما سبق أن الأسباب الداخلية للإرهاب تتنوع بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية

وعليه فإنه في ظل غياب دور التعليم يبقى الإرهاب يصطاد ضحاياه من الأميين الذين يكونون هم وقود العمليات الإرهابية، فالجهل بيئة صالحة لتفشي ظاهرة الإرهاب يسهل العمل للمتطرفين بوجود جمهور من البسطاء يفتقدون القدرة على النقد أو الحوار ويسهل وقوع هؤلاء الأفراد تحت سيطرة جماعات الإجرام وهو ما يجعل الطريق واسعا أمام هؤلاء الذين يسعون بأفكارهم المتطرفة إلى جذب واستقطاب هذه الفئة هذا ضف إلى ذلك الإعلام ودوره كمنبر للفكر التطرفي أو إلهام الجماعات المتطرفة بمحاكاة مثيلتها في الخارج ومع تضافر الأسباب الأخرى للإرهاب يصبح بالإمكان توجيه هؤلاء البسطاء للقيام بأفعال لا يمكن توقعها حتى التضحية بالنفس وهو أمر جد خطير ناتج عن التغاضي عن الأبعاد الأخرى للإرهاب.[13]

المطلب الثاني: الفقر والبطالة

سنقسم هذا المطلب الى فرعين حيث نتناول في الفرع الاول الفقر اما الثاني البطالة

الفرع الاول :الفقر

يعد الفقر من أهم العوامل المؤثرة في الوسط الاقتصادي، والمؤثرة أيضا في اهتمامات الفرد وتوجيه سلوكه العام فهناك جرائم لها صلة بالفقر غير مشكوك فيها منها التسول والتشرد أما عن جرائم الاعتداء على الأشخاص وعلى الأموال فتضاربت بشأنها الآراء، حيث نشر كليتيه دراسة له عام 1835 عقدها بين توزيع الإجرام في فرنسا وبعض جارتها من ناحية الشمال وخلص إلى أن الفقر مسألة نسبية تتفاوت بين الأفراد والشعوب إلا أن توافره لا يعني بالمرة ازدياد الظاهرة الإجرامية أما عن علاقة الإرهاب بالفقر فليس هناك ما يدل على وجود علاقة مباشرة بين الفقر وانتشار الإرهاب والصحيح أن الإرهاب يوسع في دائرة الفقر. ومع ذلك فهناك من يعتبر أن الفقر يعد سببا للإرهاب وهي دراسات تفتقر إلى الجانب العلمي الإحصائي وبسبب حداثة الاهتمام بالجرم الإرهابي. إلا أنه لا خلاف في أن الفقر له تأثير في معدلات الإجرام وذلك مرده:

* في بعض الأحيان قد تؤدي التغيرات المفاجئة والسريعة في الظروف الاقتصادية إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفي بعض الأحيان قد يصبح الفقراء غير راضين ويائسين بسبب فجوة الثروة المتصورة، مما يجلب الحرمان لأنفسهم والثروة والرخاء للآخرين. تحرم هذه الأزمات بسرعة وبشكل مفاجئ مجموعة من الثروة والثروة، وتحولهم إلى فقراء، وإذا كان أفراد هذه المجموعة لديهم أيضًا فئة ضعيفة لا تستطيع التكيف مع البيئة الجديدة، مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، فقد يحدث الجوع. إجبارهم على ارتكاب جرائم مثل التمرد والجرح والاعتداء والضرب.[14]

ومن الجدير بالذكر أن أصل كلمة جريمة يأتي من جريمة بمعنى كسب وقطع و جارم بمعنى حرية، جريمة : المجرم يرتكب نفسه وشعبه كمصدر للجريمة. الذنب للمجرم. ولذلك فإن المجرم والمجرم يعني الشخص الذي استفاد و فلان ارتكب جريمة أي حصل على الإثم. ويعني أيضاً ما يأخذه الوالي من المذنب، وجريمة الصوت: جهارته. وقالت: لم أعرفه إلا بذنب صوته، والجريمة تعني الجناية والإثم .[15] تُعرف الجريمة بأنها أي سلوك يخرج عن مسار المعايير الجماعية ويتصف بدرجة عالية من الشخصية والإكراه والشمولية. وهذا يعني أنه ما لم توجد قيم الاحترام داخل المجموعة، فلن تحدث الجريمة، وهنا يهاجم الأشخاص الذين يحترمون القيم الجماعية أولئك الذين لا يحترمونها. يعرّفها بعض الأشخاص أيضًا على أنها القيام أو عدم القيام بشيء محدد بموجب القانون، والذي سيخضع مرتكبه لعقوبات جنائية.[16]

ومن الناحية القانونية، تشير الجريمة إلى فعل غير مشروع يرتكب نتيجة لإرادة إجرامية، وينص القانون على عقوبات أو تدابير وقائية.[17]

ويتم تعريفه أيضًا على أنه ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون الجنائي.

تُعرف الجريمة أيضًا بأنها السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية ويعتبر ضارًا بالمجتمع ويعرفها الفقهاء الجنائيون بأنها حدث يعرض للخطر المصالح التي يحميها المشرعون في القانون الجنائي، ويكون له أثر إجرامي يتمثل في العقوبات.[18] ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التعريف يشمل فقط الأفعال المعاقب عليها بموجب قانون العقوبات، بينما هناك قوانين أخرى تجرم بعض الأفعال وتفرض عليها عقوبات مقررة، مثل قانون الجمارك وغيره من القوانين المتخصصة، أي أن التعريف يشمل الجرائم الجنائية والإهمال فقط. الجرائم المدنية والمخالفات الإدارية والتأديبية.

وعرفه آخرون في الفقه بأنه ارتكاب فعل محظور يعاقب على فعله أو عدم فعله. وينص التعريف على أنه يعتمد على العقاب والتجريم، مما يجعله أساس التعريف.

وللجريمة معنى آخر يعرف بأنه فعل غير مشروع يرتكب بقصد إجرامي ويحدد القانون العقوبة أو التدابير الوقائية له.[19]

وتعريفها هو أن الجريمة هي سلوك إنساني غير طبيعي يمثل اعتداء على الحقوق أو المصالح التي يحميها الشرع أو القوانين الصادرة بناء على الشرع.[20]

بقدر ما أعرف. تشير هذه الجريمة إلى الجريمة التي تحدث نتيجة ارتكاب فعل يحرمه القانون الجنائي أو ترك فعل يحرمه القانون الجنائي صراحة، ولها صفات جنائية، أي الفعل المخالف لأحكام القانون الجنائي، وتكون على وجه التحديد جريمة محددة. الجريمة الجنائية هي جريمة

تنتهك المصالح الأساسية المستمدة من الإرادة، وتنطوي على هجوم على المجتمع، وتحدث من خلال ارتكاب فعل مخالف للقانون الجنائي أو الفشل في تنفيذ فعل يأمر به القانون. ولا يكفي أن يكون مخالفاً للآداب أو محلاً لاستنكار أو استهجان الجمهور، بل يجب أيضاً وصف الفعل بأنه مخالف للقانون الجنائي والعقوبات أو التدابير الوقائية المقررة له ويشكل جريمة جنائية، فالعقوبات هي ما يميز الجرائم الجنائية. من الجرائم الأخرى.[21]

ومن خلال هذه التعريفات نجد أن بعض الفقهاء يعتمدون معايير شكلية في تعريف الجريمة، أي على أساس العلاقة الشكلية بين الجريمة والقانون الجنائي، وخاصة النصوص الجزائية، كأساس للتعريف. تشير الجريمة إلى فعل إجرامي يرتكب بالمخالفة لأحكام القانون الجنائي، ويقيده ويعاقب عليه المشرع، وبالتالي فإن الجريمة هي في الواقع فعل إجرامي يسبب ضررا وتهديدا للمجتمع، ويحميه المشرع الجنائي. الأصل أن المشرع عندما يحرم السلوك فإنما يفعل ذلك حماية للمجتمع من عبث الخارجين عن تقاليده. وهذا يختلف عن هؤلاء المشرعين الذين يعتمدون على مواضيع جنائية. إن جوهر الجريمة هو حدث يعرض المصالح الأساسية للمجتمع للخطر، وهو أساس أمنه ووجوده، ومن أجل الحفاظ على مقومات الحياة الاجتماعية ووجودها، فإن تأثير المدرسة الموضوعية هو أن المدرسة الموضوعية تحرم الظاهرة الإجرامية ذات عناصر قيمة، ويرى هؤلاء أن وجود الجريمة والمجرمين لا ينبع من القانون، بل من وجود المجتمع نفسه.[22]

ويعد الفقر احد الاسباب التي تؤدي الى نشوء فكرة الارهاب والاجرام حيث الكثير من الدول الفقيرة التي تعاني من العامل الاقتصادي ضعيف يكثر بها السلوك الاجرامي على جميع اشكاله منها جريمة السرقة وجرائم البغاء وجرائم الخطف والقتل . (رأي الباحث)

الفرع الثاني: البطالة

تعتبر البطالة من أهم الظواهر المرتبطة بالفقر، والتي تخلق حالة عقلية ونفسية لدى الشباب تؤدي بهم إلى فراغ نفسي يسهل على التنظيمات الإرهابية تجنيدهم واستغلالهم ونشر سمومهم. ويعتقد البعض أيضًا أن الثروة يتم توزيعها بشكل غير عادل في أجزاء مختلفة من البلاد من خلال تركيز المشاريع الاقتصادية في مناطق أخرى معينة.[23]

وإن أي مجتمع متماسك وقوي يكمن سر حفاظه على كيانه في الاهتمام بحياة الفرد ضمن نطاقه الطبيعي وهو الأسرة وعلى اعتبار أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمة عن طبيعة الحياة في

المجتمع فإن ثمرة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية تؤثر سلبا على القاعدة الأساسية في المجتمع.

تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية التي تنشأ في المجتمع العراقي لعدة أسباب ومن أهم هذه الأسباب الأزمة التي يواجهها هذا المجتمع والتي تعبر عن عدم كفاءة وتراجع أداء المجتمع العراقي. الجهة المسؤولة عن حل هذه المشكلة. ولذلك تعتبر البطالة إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه معظم دول العالم اليوم، بغض النظر عن مستوى تطورها ومهما كانت أصبحت البطالة ليست مجرد قضية تقتصر على الدول النامية، بل تحولت إلى واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الدول المتقدمة أيضًا. ومن أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها كل من البلدان المتقدمة والنامية، هو الارتفاع المستمر في معدلات البطالة، حيث يزداد عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه بشكل مطرد.[24]

تُعرّف البطالة بأنها حالة الأفراد الذين لا يعملون رغم رغبتهم في العمل والبحث عنه. هؤلاء الأشخاص يُعتبرون جزءًا من القوة العاملة، حيث يمتلكون القدرة والرغبة في العمل، لكنهم لا يجدون فرصًا لذلك. وبالتالي، يفقدون وظائفهم من خلال عدم الممارسة.

كما تُعرّف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه الشخص القادر والراغب في العمل، الذي يسعى للحصول على وظيفة ويقبل الأجر السائد، لكنه لا ينجح في العثور على عمل. يُحسب معدل البطالة كنسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة، ويُعتبر قياسه دقيقًا أمرًا صعبًا نظرًا للاختلافات في معدلات البطالة بين المناطق المختلفة (الحضرية والريفية) وكذلك بناءً على الجنس والعمر ونوع التعليم والمستوى الأكاديمي.

يتصور بعض الاقتصاديين البطالة على أنها عدم القدرة على فهم أو الاستفادة من الطاقة البشرية أو الخدمات التي يوفرها سوق العمل، والتي تتأثر بعوامل العرض والطلب وقرارات كل من أصحاب العمل والعمال ، وكذلك اللوائح التي تنفذها الدول. الالتزام بهذه القرارات التي تتماشى مع المتطلبات الحالية في سوق العمل للأشخاص الذين يحتاجون إلى خدمات شخصية. في هذا السياق، تشير البطالة إلى عدم استغلال الموارد البشرية بشكل فعّال. وتعتمد حياة الأفراد على الأجور، التي تعكس تقييم المجتمع لهم، رغم وجود حرية قانونية. بناءً على ذلك، يمكن تصنيف البطالة إلى فئتين :

على سبيل المثال، تُعرَّف البطالة بأنها عدم القدرة على العمل نتيجة لإعاقة جسدية أو عقلية، أو عدم الرغبة في العمل لأسباب نفسية أو اجتماعية. رغم وجود فرص عمل، إلا أن البطالة قد

تنشأ بسبب ضعف سوق العمل أو سوء تنظيمه. تعود البطالة إلى نقص في مجالات العمل، حيث يواجه رجال الأعمال صعوبة في توفير فرص عمل ، وقد يرتبط ذلك بعدة عوامل، بما في ذلك الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. لذا، تُعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق، وهي مرتبطة بهيكله، ويعتمد حجمها على فعالية التجار وسياسات الدولة في معالجة البطالة والتخفيف من آثارها بشكل مناسب.

يمكن أيضًا تعريف البطالة على أنها جزء من القوى العاملة في الاقتصاد يضطر إلى التوقف عن العمل ولديهم الرغبة والقدرة على العمل من أجله. وتشير قوة العمل إلى عدد الأشخاص القادرين والراغبين في العمل، باستثناء الأطفال (أقل من ثمانية عشر عاما) والعجزة وكبار السن.[25]

تُعتبر النظريات الاجتماعية من أبرز الأدوات لفهم مشكلة البطالة في كل من العراق ولبنان. في هذا السياق، نركز على الإطار النظري للدراسة الذي يتناول تأثير البطالة في مجتمعات الأزمات. من بين هذه النظريات، تبرز النظرية البنيوية الوظيفية التي نشأت في القرن التاسع عشر. يُعتبر عالم الاجتماع البريطاني هربرت سبنسر من أبرز رواد هذه النظرية، إلى جانب مجموعة من العلماء في مجالات الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع مثل رادكليف براون، وإيفانز بريتشارد، ولوسي ماير، ومالينوفسكي، وتالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون. لذا، ما هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظرية الوظيفية البنيوية، وكيف يمكن تطبيقها لفهم مشكلة البطالة وتأثيرها على مجتمعات الأزمات؟

تؤمن الوظيفة البنيوية بعشرة مبادئ رئيسية:

1- يتأثر المجتمع أو الحياة الاجتماعية والظواهر الاجتماعية بعوامل هيكلية، وهي العوامل التي تنبع من طبيعة البيئة أو السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد.

2. تتسم جميع مكونات البنية الاجتماعية أو الظاهرة الاجتماعية بالترابط والتفاعل المتبادل. لذا، فإن أي تغيير يحدث في عنصر بنيوي معين داخل المجتمع سيؤثر بلا شك على العناصر الأخرى، مما يؤدي إلى تحولها من شكل إلى آخر.

3- لكل بناء من أبنية المجتمع أو ظاهرة في المجتمع وظيفة تخدم البناء الاجتماعي فللأسرة وظيفة وللجيش وظيفة وللاقتصاد وظيفة وللدين وظيفة وللقيم والأخلاق وظيفة... الخ وأداء هذه الوظيفة إنما يخدم المجتمع بأكمله ويساعد على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.[26]

4- تتميز الوظائف الاجتماعية التي تقوم بها الهياكل المؤسسية بالترابط والتكامل، حيث تكمل كل وظيفة منها الأخرى.

5- يمتلك البناء الاجتماعي نظامًا قيميًا يحدد الحقوق والواجبات، ويحقق التوازن بين الأدوار القيادية والأدوار الأساسية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين نظام السلطة والمكانة.

6- تتكون العناصر البنيوية للمجتمع من أدوار تتكامل مع بعضها البعض. فالأدوار القيادية تدعم الأدوار الأساسية، كما أن الحقوق تتوازن مع الواجبات.[27]

7- يتكون البناء الاجتماعي من مؤسسات اجتماعية وصناعية، حيث يمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى أدوار وظيفية. بدورها، تنقسم الأدوار إلى حقوق وواجبات، مما يسهم في تشكيل الشخصية الملتزمة التي يعتمد عليها المجتمع في حياته اليومية.

8- يوجد نظام للسلطة في المجتمع يحدد الأدوار التي تصدر منها الأوامر والتعليمات، كما يحدد الأدوار التي تستفيد من هذه الأوامر والتعليمات.

يوجد نظام هرمي يحدد الحقوق والامتيازات والمكافآت المادية والمعنوية المخصصة للأدوار المختلفة، وذلك لضمان أداء هذه الأدوار لوظائفها بدقة، بما يخدم الأهداف القريبة والبعيدة للمؤسسات.[28]

10. هناك نظام جزائي في البناء الاجتماعي يوازن بين الحقوق والواجبات وبين نظامي السلطة والمنزلة وبين الأدوار القيادية والقاعدية.

يمكن تفسير البطالة من خلال العوامل البنيوية التي تؤثر على فعالية ونشاط الأفراد في المجتمعين العراقي واللبناني. تعود أسباب البطالة إلى مجموعة من العوامل البنيوية المرتبطة بشكل وثيق بطبيعة البناء الاجتماعي، حيث يجد العاطل عن العمل نفسه محصورًا ضمن هذا البناء الذي يحد من طاقاته وإبداعاته.

تتجلى هذه العوامل في وجود نظام اقتصادي ضعيف وسياسات اقتصادية غير فعالة، بالإضافة إلى عدم تفعيل الفرص الكافية لاستيعاب الباحثين عن العمل. كما أن ضعف النظام السياسي الذي لم يضع خططًا فعالة لمواجهة مشكلة البطالة والحد من تفاقمها، وسوء تنظيم المجتمع، وغياب العوامل المحفزة للعمل، كلها تسهم في تفاقم هذه الظاهرة.

علاوة على ذلك، فإن عدم الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية وتوظيف رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية والخدمية التي تخلق فرص العمل، يعد من العوامل الأساسية. إن مجمل هذه العوامل البنيوية، التي تنبع من البناء الاجتماعي، تشكل سببًا رئيسيًا وفاعلًا في تفشي مشكلة البطالة،

والتي تؤدي بدورها إلى آثار سلبية على الأفراد والمجتمع. هذه الآثار السلبية هي نتيجة للعوامل الوظيفية التي أوجدتها العوامل البنيوية.

ومن أنواع البطالة:

البطالة الدورية: تُعرف البطالة الدورية بأنها تلك التي تحدث بشكل متكرر نتيجة التقلبات والأزمات الاقتصادية. هذه الأزمات تظهر بشكل شبه منتظم في الدول الصناعية، وغالبًا ما نسمع عنها بين الحين والآخر. في هذه الحالة، يترافق الوضع مع انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وتراجع الأسعار، وانخفاض الأجور، بالإضافة إلى تراجع استثمارات رؤوس الأموال في المشاريع الإنتاجية. كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

البطالة الموسمية: يتقلب الطلب على السلع والخدمات على مدار فصول السنة. فعلى سبيل المثال، ينخفض الطلب على العمالة في بعض المواسم، مثل قلة الحاجة إلى عمال البناء خلال فصل الشتاء، حيث يكون الطقس بارداً وممطراً، وتكون ساعات النهار قصيرة والليل طويل. نتيجة لذلك، يتردد أصحاب المشاريع في القيام بأعمال البناء، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على عمال البناء ويجعلهم عاطلين عن العمل .[29]

البطالة الصناعية: يظهر هذا النوع من البطالة عندما يتم اكتشاف آليات ومعدات حديثة قادرة على استبدال الإنسان في عملية الإنتاج. وهذا يؤدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال، الذين سينضمون بذلك إلى صفوف العاطلين عن العمل.

البطالة الهيكلية: يظهر هذا النوع من البطالة عندما يتم اكتشاف تقنيات ومعدات جديدة تستطيع استبدال الإنسان في عمليات الإنتاج. مما يؤدي إلى تسريح عدد كبير من العمال، الذين سينضمون بذلك إلى قائمة العاطلين عن العمل.

البطالة الاحتكاكية: البطالة الاحتكاكية هي نوع من البطالة التي تنشأ نتيجة انتقال العاملين المستمر بين مناطق ومهن مختلفة. وغالبًا ما تكون هذه البطالة ناتجة عن نقص المعلومات المتاحة للباحثين عن عمل حول الفرص المتوفرة.

البطالة المقنعة: تُعرف هذه البطالة بالبطالة المستترة، وهي النوع الأكثر شيوعًا في الفكر الاجتماعي والاقتصادي. كانت هذه الظاهرة، خاصة في الدول التي تأثرت بالاقتصاد الاشتراكي، الأكثر انتشارًا في الدول العربية، لاسيما في قطاعي الخدمات والزراعة. تُشير البطالة المقنعة أو المستترة إلى العمل بدوام كامل، ولكن بمستوى إنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات. كما تؤدي هذه الحالة إلى ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات. وفقًا للجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الآسكوا)، تعكس الحالة الأولى تدني الإنتاجية الاجتماعية، بينما تعود الحالة الثانية إلى عدم التوازن بين النظم التعليمية واحتياجات سوق العمل. أما الحالة الثالثة، فتشير إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية بشكل عام.[30]

البطالة الإجبارية أو القسرية: تحدث هذه الحالة عندما يُجبر العامل على ترك عمله لأسباب مختلفة، مثل إفلاس المشروع، أو إغلاق أحد المصانع أبوابه، مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض العاملين أو جميعهم دون إرادتهم.

للبطالة العديد من النتائج الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن أن تؤدي إلى:

وتؤدي البطالة إلى انتقاد الأمن الاقتصادي لأن العامل يفقد دخله الوحيد، مما يعرضه أو أسرته لآلام الفقر والحرمان.

وتؤدي البطالة إلى معاناة اجتماعية وأسرية ونفسية بسبب الفقر وانخفاض مستويات الدخل.

فالبطالة تشجع على إدمان الكحول وتعاطي المخدرات، وتؤدي إلى الاكتئاب والاغتراب الداخلي.

البطالة تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة.

تؤدي البطالة إلى إهدار قيمة العمل البشري وخسارة المنتجات الوطنية للبلاد.

تؤدي البطالة إلى زيادة عجز الموازنة العامة بسبب المدفوعات الحكومية للعاطلين عن العمل (صناديق دعم البطالة).

البطالة تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية.

تؤدي البطالة إلى انخفاض إجمالي تكوين رأس المال والناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي بمرور الوقت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتسببت البطالة في إصابة الحياة بالشلل في بعض القطاعات الإنتاجية، إذ يلجأ العمال في بعض الأحيان إلى الإضرابات والمظاهرات.[31]

البطالة تجبر العديد من المؤهلين أكاديميا وعدد كبير من المتعلمين على الهجرة إلى الخارج بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدراتهم المعيشية وتحقيق طموحاتهم الشخصية التي قد تكون مستحيلة في مجتمع مليء بالعاطلين عن العمل.

ومن هنا نبدأ بالنظر إلى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب اعتمادها حتى يتمكن المجتمع من الاستمرار على طريق التنمية والتقدم وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي، بحيث تكون للسياسات التنموية فرص أكبر للتحول من السياسات التنموية البحتة إلى ضمان تحقيق التنمية المستدامة. الاقتصاد توفير كافة العناصر اللازمة لضمان استدامة عوامل النمو

الاقتصادي وبنسب معقولة. وكما يقول المثل، فإنه من المستحيل ترك القطاع الخاص ليقوم بالمبادرات بمفرده دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتوجيهه لتحقيق سياسات التنمية المطلوبة. وبالمثل، فإن القطاع العام ليس له مطلق الحرية في هذا الصدد. ولا يوجد عنصر المنافسة ومراقبة الجودة من القطاع الخاص حتى يتمكن القطاع العام من الاستمرار في النمو والمضي قدما تحت مظلة التنمية وتحسين جودة الإنتاج. ولذلك فإن اتباع السياسات الاقتصادية السليمة سيمكن الاقتصاد من تعزيز فرص النمو والاستقرار حتى في أوقات الأزمات.[32]

من الازمات الأخرى التي تسببها البطالة وهو البعد الاجتماعي:

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع.

تشير الإحصائيات العلمية إلى أن البطالة لها آثار سلبية على الصحة النفسية والجسدية على السواء، كما أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يعانون من بعض الخصائص النفسية التي توقفنا عنها، ومنها:

يفتقر العاطلون عن العمل إلى احترام الذات ويشعرون بالفشل.

الشعور بأنهم أقل قيمة وأهمية اجتماعية وينظرون إلى أنفسهم على أنهم أقل شأنا من أقرانهم المنخرطين في العمل والأنشطة المنتجة.

وقد وجدت الأبحاث أن البعض منهم يشعرون بالملل في المقام الأول ولديهم انخفاض في اليقظة العقلية والجسدية.

البطالة تعيق عملية النمو النفسي لدى الشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو العقلي والنضج.

بالإضافة إلى التسبب في أمراض اجتماعية خطيرة مثل العادات السيئة والسرقة والاحتيال، يمكن للبطالة أيضًا أن تخلق شعورًا بالنقص لدى الأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، يشعر العاطلون عن العمل بالفراغ وعدم التقدير من قبل المجتمع، مما يؤدي إلى العدوان والإحباط. كما أن البطالة تحرم المجتمع من فرصة الاستفادة من طاقة أبنائه. وفي الأسر التي يكون فيها الزوج عاطلا عن العمل، يمتد هذا التأثير بدوره إلى الأسرة. المشاعر السلبية لدى الزوجات وأفراد الأسرة الآخرين والتي تنعكس بدورها على العلاقات الأسرية والمعاملة... الأطفال هم أهم عنصر في المجتمع ككل.

كما تؤثر البطالة على اعتقاد الفرد ودرجة إيمانه بشرعية الالتزام بأعراف المجتمع ومبادئه وقواعد السلوك المعتادة. وبالتالي، فإن البطالة لا تعزز الدافع والاستعداد للانحراف فحسب، بل تساعد أيضًا في إنشاء فئة اجتماعية حرة في الانحراف. ووفقاً لهذا الاعتقاد والاعتقاد، فإن انتهاك القواعد والمعايير العامة للسلوك أو تجاوزها لا يعتبر سلوكاً خاطئاً أو محظوراً في نظرهم، حيث أنهم غير ملزمين بقبول هذه القواعد والمعايير أو الالتزام بها.[33]

وحيث إن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية).[34]

كما أن البطالة تعرض الأفراد لكثير من جوانب عدم التوافق النفسي والاجتماعي، وبالإضافة إلى ذلك يعاني الكثير من العاطلين عن العمل من اضطرابات نفسية وشخصية. على سبيل المثال، يتسم العديد من العاطلين عن العمل بمشاعر التعاسة وعدم الرضا والعجز وعدم الكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف الصحة العقلية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني العاطلون عن العمل من ضائقة مالية بسبب البطالة، وبالتالي يتعرضون لضغوط نفسية أكبر من غيرهم. وهناك بالفعل دراسات ومسوحات وتحضيرات تجريبية في هذا المجال مثل الدراسة التي أجراها (ووترز ومور) والتي أكدت وجود علاقة بين البطالة وحالات الضغط النفسي الفردي من خلال مقارنة الحالات النفسية للعاطلين عن العمل. تظهر نتائج الأبحاث أن حالة الضغط النفسي لدى العاطلين عن العمل أعلى بكثير من حالة العاملين. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف النفسية للفرد تلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي، حيث ترتبط هذه الوظائف بعمل الفرد وحالته البطالة. يدعم هذا العمل ويعزز الميزات التالية:

1. نظيم وجدولة الوقت.
2. اللقاءات الاجتماعية.
3. المشاركة في تحقيق الأهداف أو الأهداف العامة.
4. تحقيق الذات – الحالة والهوية.

5. أداء وممارسة الأنشطة اليومية.

ولذلك فإنه في حالة البطالة والبطالة يفقد الفرد هذه الوظائف لقلة الحافز أو المتطلبات له للقيام بها، مما يؤدي إلى شعوره بعدم الانتماء والعزلة، مما يحد من توافقه وتفاعله مع الآخرين.. مجتمع. وتبين أن الأشخاص العاطلين عن العمل الذين يتركون المدرسة من أجل العثور على عمل ولكنهم لا يجدون عملاً، غالباً ما يشعرون بالملل والوحدة والشعور بالغضب ضد المجتمع، بالإضافة إلى الشعور بالنبذ من المجتمع. الألم والعجز. علماً أن بعض الدراسات أكدت أن العاطلين عن العمل أكثر عدم رضا عن الحياة من العاملين.

وهكذا فإن حالة البطالة تؤدي إلى خلل في عملية تكيف الفرد النفسي والاجتماعي مع المجتمع، وبالتالي خلق شعور دائم بالفشل والفشل، مما يؤدي إلى العزلة وعدم الانتماء. الاكتئاب، علماً أن الاكتئاب من أهم العوامل النفسية، لأن حالة الاكتئاب تكون مصحوبة بمشاعر الاكتئاب النفسي والتوتر وعدم القدرة على مواجهة الضغوط الخارجية.[35]

رأيي، استنادًا إلى منظور علم الإجرام، هو أن البطالة تُعد عاملًا رئيسيًا ومؤثرًا في السلوك الإجرامي، لكنها ليست العامل الوحيد أو الحتمي. إليك تفصيلًا لرأيي المدعوم بمنهج علم الإجرام:

تعد البطالة كعامل رئيسي في علم الإجرام:

من الناحية الاجتماعية: البطالة تُسبب الشعور بالإقصاء والتهميش الاجتماعي، ما يؤدي إلى ضعف الارتباط بالقيم والمؤسسات المجتمعية، وهو ما يُعرف في علم الإجرام بنظرية "الروابط الاجتماعية الضعيفة"، مما يزيد من احتمالية الانحراف.

من الناحية الاقتصادية: غياب مصدر دخل مشروع يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن بدائل غير قانونية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل السرقة أو الاتجار بالمخدرات أو حتى الانخراط في الجماعات المتطرفة.

من الناحية النفسية: البطالة تطلق مشاعر الإحباط واليأس وفقدان الهدف، وهذه الحالات قد تُشكل بيئة خصبة للسلوك العدواني أو الانتقامي، خاصة إذا ترافق ذلك مع بيئة محرضة أو خطاب متطرف.

من الناحية البنيوية: في المجتمعات التي تعاني من تفاوت اقتصادي حاد، قد يشعر العاطلون بالظلم البنيوي، ما يدفعهم للتمرد على النظام الاجتماعي والسياسي، ويُعتبر هذا تمهيدًا لبعض أشكال الجريمة، بما فيها الجريمة السياسية أو الإرهاب.

ولكن...

رغم أن البطالة عامل مهم، إلا أنها لا تؤدي بالضرورة إلى الجريمة في كل الأحوال. فكثير من العاطلين عن العمل لا يرتكبون الجرائم، كما أن بعض الجرائم يرتكبها أشخاص ذوو وظائف ودخول مستقرة. لذلك، يرى علم الإجرام أن البطالة تُسهم في تفسير الجريمة، ولكن ضمن شبكة معقدة من العوامل تشمل البيئة، والتنشئة، والتعليم، والقيم، والفرص.

إذا كنت مهتمًا، يمكنني مساعدتك في كتابة فقرة تحليلية أو إعداد عرض حول علاقة البطالة بأنواع معينة من الجرائم (مثل جرائم العنف، أو الإرهاب، أو الجريمة الاقتصادية). (رأي الباحث)

المبحث الثالث: الاسباب السياسية

هذه هي خصائص الإرهاب (السياسي)، وأكثر الوسائل والأسباب شيوعا، وأكثرها وحشية وخطورة ودموية، وهذه الدوافع ليست وليدة الصدفة، بل أفكار محددة اعتمدت لتحقيق الهدف. هدف سياسي محدد هو تغيير طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية داخل نظام الحكم أو المجتمع، ويتميز بوجود هدف يحاول تحقيقه من خلال أعمال إجرامية يصممها له آخرون، والإرهاب هو الهدف الذي يسعى الإرهاب المنظم إلى تحقيقه. ومن المهم أيضًا تحقيق أهمية التمييز بين المنع والقمع عند صياغة السياسات. قد يكون الدافع هو التعصب لبعض المبادئ الفكرية أو الأيديولوجية،[36] تحاول مجموعة أو مجموعة اجتماعية ارتكاب الإرهاب والعنف ضد مجموعات أخرى من أجل فرض هيمنتها الفكرية والأيديولوجية على المجتمع.

إنه تحقيق أهداف سياسية من خلال ضغط الأنشطة الإرهابية. معظم الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف لها دوافع سياسية، مثل السيطرة الاستعمارية على الدول، والتمييز العنصري، والسلوك العنصري، ومقاومة الاحتلال، ومحاولات الربح. الحق في تقرير المصير. يتعرض الناس للتوتر بسبب احتلال الدولة أو العنف. (أحد هذه الدوافع هو أن جماعة تحاول تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية، أو تحاول إطلاق سراح مجموعة من السجناء في سجن دولة ما، أو إجبار الدولة على تغيير سياسة معينة لمنطقة معينة. الهدف النهائي للأعمال الإرهابية ذات الدوافع السياسية هو التوصل إلى قرار. تشير السياسة إلى إجبار دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار معين أو التنازل عن قرار ترى أنه في مصلحتها، ولن تتخذ الدولة أو تتخلى عن قرار معين. ليس إلا إذا تعرض لضغوط بسبب عمل إرهابي.[37]

الأعمال الإرهابية ذات الدوافع السياسية من الناحية القانونية، أثارت شرعية هذه الأعمال الكثير من الجدل. وأغلب هذه العمليات تتم بعد إيقاف كافة الوسائل الطبيعية والقانونية والمشروعة والسلمية.

ومن خلال هذه المقدمة سنقسم هذا المبحث الى مطلبين حيث سنتناول في المطلب الاول / التدخل الخارجيً وفي المطلب الاول / التدخل الخارجيً وسنبين هذه المطالب كالاتي:

المطلب الاول: التدخل الخارجي

يفرق فقهاء القانون بين الإرهاب الداخلي والإرهاب الدولي على اعتبار أن مسرح الإرهاب الداخلي هو النطاق الإقليمي للدولة أما الإرهاب الدولي فيجتاز الحدود الإقليمية للدول وقد اتخذت ظاهرة الإرهاب طابعا عاما على المستوى العالمي والإقليمي فأحداث العنف كانت ولازالت تجري في كل مناطق العالم تقريبا لأهداف مختلفة بما يشير أن هناك مناخ دولي عام يفرز أشكالا مختلفة من النشاطات الإرهابية حيث شهدت حقبة التسعينات موجة عالمية للعنف والإرهاب شملت العديد من دول العالم. وقد ارتبط الإرهاب بعدة عوامل خارجية ناهيك عن العوامل الداخلية إذ أن العوامل الداخلية ليست هي السبب الوحيد في تنشئة العنف الإرهابي في الدولة بل إن العوامل الخارجية أيضا لها[38]

لا شك أن أسباب ودوافع تصاعد الأعمال الإرهابية الدولية متعددة الأوجه، فبالإضافة إلى الرغبة القوية في التغيير السياسي التي تجتاح العالم بسبب تنوع التوجهات الأيديولوجية في عالم اليوم، هناك أيضا العديد من الأسباب والدوافع. الدوافع. وتصاعد الأعمال الإرهابية له أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها. كما ذكرنا أعلاه فإن كافة الحقوقيين والباحثين لا يتفقون على تعريف مفهوم شامل يستثني ظاهرة الإرهاب أو الجرائم الإرهابية، رغم أنهم متفقون على أن كافة أعمال التدمير الهمجية والإرهابية التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية تعتبر جرائم أكثر خطورة، ولها طابعها الخاص. الأسباب التي تدفعنا إلى تحديدها وتحديدها ودراستها وفهمها لإيجاد الحلول لها. محاربتها والقضاء عليها، ثم القضاء عليها

ويمكن القول إن الإرهاب يرتبط بشكل أساسي بطبيعة الأنظمة السياسية للدول ودرجة الشرعية التي تقوم عليها، وبمدى نجاحها وفشلها في تقديم وتوسيع الأنشطة الإرهابية من ناحية أخرى. وتأثرا بمفهوم الحرية العامة، وخاصة حقوق الإنسان، كثيرا ما يتكاثر الإرهاب وينتشر في البيئات التي تنتهك فيها حقوق الإنسان. حقوق الإنسان: قد يستخدم الإرهابيون انتهاكات حقوق

الإنسان لكسب الدعم الشعبي لقضيتهم. وإذا نظرنا إلى البيئة الدولية نجد أننا نستغرب اتساع دائرة العنف وزيادة عدد الأعمال الإرهابية التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة الواحدة ويمتد إلى دول متعددة، وبذلك تصبح عالمي. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 1373 صدر عام 2001، والذي يطالب الدول بإكمال التعاون الدولي بشكل عاجل لمنع أعمال الإرهاب والقضاء عليها، بما في ذلك تعزيز التعاون والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، وأن تتخذ الدول تدابير إضافية لمنعها. والقضاء على الأعمال الإرهابية، وقمع تمويل أو الإعداد للأنشطة الإرهابية على أراضيها بكافة الوسائل القانونية.

يُعرّف الإرهاب بأنه أولئك الذين يسعون لتحقيق أهداف سياسية من خلال العنف أو التهديدات غير القانونية، سواء كانت حكومات أو أفراد أو جماعات ثورية معارضة،[39] لاقت أهمية تعريف ظاهرة الإرهاب صدى كبيرا، مما دفع الدول إلى عقد مؤتمرات وندوات لبحث عناصرها وأسبابها الجذرية. وبشكل عام، فقد ظهرت الاتجاهات في هذا الصدد في مختلف البلدان، الأول هو الاتجاه المادي، والثاني هو الاتجاه المادي. هل الاتجاه الأخلاقي أم الوقائي. يرتكز الأساس المادي لتعريف الإرهاب على الأفعال أو السلوك الذي يشكل جريمة. ولذلك يتم تعريف الإرهاب على أنه فعل محدد أو مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تحقيق هدف محدد أي أن قادة هذا النوع من الإرهاب يفهمون تعريف الإرهاب من حيث عدد الجرائم التي يرتكبها من يعتبرون إرهابيين، دون دراسة غرض أو أهداف الأعمال الإرهابية. ثم قام أنصار هذا الأسلوب باختيار وإدراج جرائم القتل والاغتيال والاختطاف واحتجاز الرهائن وغيرها من الأفعال أو السلوكيات التي تعتبر إرهابية، كما حدد بعض الطلاب الخصائص المحددة للجرائم الإرهابية لمقارنتها بالجرائم الإرهابية. ومن هذه المميزات على سبيل المثال: -

1- تتميز الأعمال الإرهابية بأنها أعمال عنف أو تهديد تعتبر بالإضافة إلى بعض هذه الخصائص غير مشروعة أيضًا.

2- يشمل هذا العنف حوادث الرعب أو التخويف ويتم من خلال الأدوات أو الوسائل المستخدمة في الأعمال الإرهابية.

3- يجب أن يكون العمل منسقاً ومنظماً ومستمراً. ولا تعتبر الاغتيالات التي لا تشكل جزءًا من حملة منظمة إرهابًا.

المطلب الثاني: التدخل الداخلي

تمثل العوامل والأسباب الداخلية دورا أساسيا في ظهور وتصاعد وانتشار الإرهاب فجذور الإرهاب تنبت عادة في الداخل،

ان معظم العوامل الداخلية التي ترتبط بظاهرة الإرهاب تمارس تأثيراتها بصورة غير مباشرة فوجودها لا يؤدي مباشرة إلى ظهور وتصاعد الإرهاب إنما يؤدي إلى خلق البيئة الملائمة لظهوره أو تصاعده أو يخلق بيئة تستغلها العناصر الإرهابية في الدعم اللوجستي من خلال اجتذاب عناصر جديدة أو القيام بنشاطات جديدة وفي هذا السياق يمكن رصد أهم الأسباب الداخلية للإرهاب كما يلي:

وهناك أسباب سياسية لذلك. غالباً ما ترتبط الأعمال الإرهابية بدوافع سياسية، إذ يرتبط الإرهاب بطبيعة النظام السياسي، ودرجة الشرعية التي يرتكز عليها، ومدى نجاحه أو فشله في توفير الحريات العامة. ومن الجدير بالذكر أن كلمة الحرية تعتبر من أكثر المصطلحات غموضا وتناقضا. ولذلك فإن هناك تعريفات متعددة وجوانب متعددة يتم النظر فيها في كل زمان ومكان. يستمر تعريف الحرية في التطور

لأنه مرتبط بكل الأحداث في تاريخ البشرية. ويمكن تقسيم هذه الاتجاهات الفقهية نحو تعريف الحرية إلى الرأيين التاليين: الرأي الأول (ربط الحرية بالقانون): الحرية في رأيهم هي ما يعترف به القانون، وهذا الرأي هو الفيلسوف القانوني الرئيسي. على سبيل المثال: جاك لوك، جاك روسو، مونتسيك، إذن فهو منح السلطة للفرد، وهو ما يفسر اختلاف المطالب على الحرية حسب نظام الزمن الذي يحدث فيه الفهم فرقا.[40] وعلى هذا الأساس يعرف بأنه الإذن أو الإذن للقيام بكل ما لا يحظره القانون . كما عرفه الفقيه (موريس هوريوت) بأنه مجموعة من الحقوق المعترف بها والتي تعتبر في مستوى أساسي . ل

حضارة معينة، مما يقتضي حمايتها بحماية قانونية خاصة تكفلها الدولة، وتصونها وتحدد وسائل حمايتها. أما الفقيه (مونتسكيو) فقد رأى أن الحرية لا تقوم على أن يضع الإنسان ما يريد مطلقا، بل على مجتمع يسود فيه القانون قسمين، الأول أن يضع الإنسان ما يريد، والثاني والثاني أنه لا يكرهه

يفعل الإنسان شيئاً لا يريد أن يفعله.[41] الرأي الثاني: ربط الحرية بالطبيعة الإنسانية: أصحاب هذا الرأي يربطون الحرية بالطبيعة الإنسانية، لأن حرية الإنسان لا علاقة لها بالقانون، وهي واحدة سواء اعترف القانون بالحرية أم لم يعترف بها، فهي موجودة ومتأصلة في أحد الأسباب. دعاة هذه النظرة للطبيعة البشرية هو البروفيسور أندريه هوريوت. يعرفها بأنها سلطة، ولكن

قبل أن تصبح سلطة على الآخرين، فهي سلطة على النفس، والإنسان حر لأنه بحكم عقله هو سيد نفسه.[42] ويعرفها الدكتور ماجد راغب الحلو بأنها القدرات التي يتمتع بها الفرد نتيجة لإنسانيته، وعضويته في المجتمع.[43]

الخاتمة:

في ضوء ما سبق، يتضح أن جرائم الإرهاب لا تنشأ من فراغ، بل هي نتاج تراكمي لعوامل متعددة ومتشابكة تناولها علم الإجرام من زوايا مختلفة. فالأسباب النفسية المرتبطة بالهوية والاغتراب، والاجتماعية المتجسدة في التهميش والتمييز، والاقتصادية الناجمة عن الفقر والبطالة، إلى جانب العوامل السياسية كالقمع والصراعات، كلها تسهم في خلق بيئة خصبة لتفشي الفكر المتطرف وارتكاب الأعمال الإرهابية. ومن هنا، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب أكثر من مجرد إجراءات أمنية، بل تستدعي تبني مقاربات شمولية تعالج الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، عبر نشر العدالة الاجتماعية، وتعزيز التعليم، وتكريس ثقافة التسامح والانفتاح. إن فهم علم الإجرام لظاهرة الإرهاب يُعد خطوة أساسية نحو بناء مجتمعات أكثر أمانًا واستقرارًا.

الهوامش

---

[1] الشاذلي، فتوح عبد الله، 2006م، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، ص 73.
[2] أحمد، جلال عزالدين، 1986م، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية، رقم 10، مارس، ص26.
[3] حلمي، نبيل، 2004م، الإرهاب الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص14.
[4] على، حسن عبدالله، 1986م، الباحث وأثره في المسؤولية الجنائية، ص336.
[5] بوشعور، حريري وصليحة، فلاق، مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية، المصدر السابق، ص6.
[6] الشاذلي، فتوح عبد الله، المصدر السابق، ص 73.
[7] سلطان، الإسلام وإشكالية الإرهاب بين إزالة الاتهام والتصدّي بإحكام ، صص 114-113.
[8] حليمة، الإرهاب معناه وواقعه من منظور إسلامي ، مصدر سابق، ص22.
[9] العايد، مفاهيم الإرهاب وأنواعه ودوافعه، مصدر سابق، ص90.
[10] العمران، الإرهاب بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية ، مصدر سابق، ص1.
[11] مطر، الجريمة الإرهابية، مصدر سابق، ص30.
[12] نبيه صالح، المرجع السابق، ص134؛ محمد، يسري دعبس، 1994م، الإرهاب والشباب رؤية انثربولوجيا الجريمة علم الإنسان وقضايا المجتمع، الكتاب العاشر جامعة الإسكندرية، ص 228؛ فوزية، عبدالستار، 1975م، مبادئ في علم الإجرام والعقاب دار النهضة العربية، القاهرة، ص 187.

[13] منتصر سعيد حمودة، 2006م، الإرهاب الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص311.

[14] نبيه صالح، المرجع السابق، ص134.

[15] ابن منظور، أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم، 1405، المصدر السابق، ج 21، ص 91.

[16] ومماتجدر الإشارة اليه ان من النظريات المُفسِّرة لارتكاب الجريمة تناولُ علماء الاجتماع تفسير السّلوك الإجرامي للإنسان، كونه نتاج تأثير المجتمع المحيط فيه ومجموعة من العوامل التي تتعلق به ثقافياً واجتماعياً، ونتيجةً لذلك برزت الكثير من النّظريات التي تُناقش السّلوك الإجرامي من عدّة جوانب، ومنها: نظريّة الوصم (بالإنجليزية: Labeling Theory): يُعتبر إدوين لمرت (Edwin Lemert) المُتخصّص في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، أبرز من يتبنّى هذه النظريّة، وهي تفترضُ أنّ الأشخاص يقومون بفعل السلوكات الإجراميّة كنتيجةٍ لردود أفعال المُجتمع المحيط بهم تجاههم، ويُقسِّم إدوين لمرت مراحل تشكُّل حالة الانحراف كالآتي: الانحراف الأولي: السّلوك الأولي الذي يقوم به الشخص لاختبار رد فعل المجتمع تجاهه. تشكّل رد فعل المجتمع: والتي تكون على شكل عقوبات مُعيّنة. تكرار الانحراف الأولي: مع زيادة كمية الانحراف أو نسبته عن الانحراف الأولي. قيام المجتمع بأخذ رد فعل رسميّة: وتأتي غالباً هذه الرّدود على شكل وصم الشّخص المنحرف بوصمة الإجرام. زيادة مقدار الانحراف المباشر: وتأتي كرد على موقف المجتمع نحوه بوصمه كمجرم. قبول المنحرف بالوصم الذي وُصِفَ به: ويُحاول هُنا المنحرف التأقلم مع وضعه الجديد كشخصٍ منبوذ.

نظريّة الاختلاط التفاضلي (بالإنجليزية: Differential Association Theory): وهي نظريةٌ جاء بها العالم الأميركي إدوين سذرلاند (E-Sutherland)، وتقول بأنّ السّلوك الإجرامي لا يُعدُّ سلوكاً يتناقل بالوراثة، وليس سلوكاً خُلُقيّاً أو نفسياً كذلك، بل هو سلوكٌ مُكتَسب يتعلّمه الفرد كأيّ سلوكٍ آخر من خلال البيئة المحيطة والمؤثرة فيه، حيثُ يدور محور هذه النّظرية حول أنّ الفارق بين ممارسات الأفراد يرتكز بشكلٍ أساسي على نوعية مجتمعه، والأفراد الذين يُحيطون به ويختلط بهم.

[17] منتصر سعيد حمودة، المصدر السابق، ص 85.

[18] سلامة، مأمون محمد، 1979م، قانون العقوبات القسم العام، دار الفكر العربي، ص 84.

[19] محمد، نجيب حسني، 1977م، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الرابعة، ص 45.

[20] سلامة، مأمون محمد، مرجع سابق، ص 82.

[21] كامل، السعيد، 2002م، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات (دراسة مقارنة)، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، ص 33.

[22] ومما تجدر الإشارة اليه تختلف الجريمة الجنائية عن الجريمة المدنية والجريمة التأديبية، من حيث طبيعته ونوع العقوبة وغيرها من الفوارق التي يميز بها الجريمة الجنائية عن غيرها من الجرائم، حيث أن الجريمة الجنائية تحدد عدم مشروعيتها من نصوص القانون الجنائي، والجريمة المدنية تحدد صفتها غير المشروعة قواعد القانون المدني، أما مصدر الدعوى التأديبية فهو قانون الخدمة المدنية بالنسبة للموظفين العموميين وقانون المهنة والحرفة بالنسبة للمهني والحرفي.

كما يختلف ضابط انعدام المشروعية في كل من الجريمة الجنائية والجريمة المدنية والجريمة التأديبية، حيث يكون في الجريمة الجنائية بخضوع الفعل لنص تجريم وعدم خضوعه لسبب إباحة، بينما

ضابط انعدام المشروعية في القانون المدني هو أحداث الفعل ضررا واقترانه بخطأ، أما الضابط في قانون الخدمة المدنية هو الإخلال بواجبات المهنة أو الوظيفة التي ينتسب إليها الفاعل.

ومن ناحية السبب الذي يستند عليه الدعوى نجد سبب الدعوى في الجريمة الجنائية الاعتداء على أمن المجتمع ومصالحه ولو لم تسبب ضررا، بينما سبب دعوى في الجريمة المدنية الأضرار بالغير، أما سبب الدعوى في الجريمة التأديبية فهو الاعتداء على هيئة عامة.

ومن أهم الفوارق أن الأفعال التي تشكل الجرائم الجنائية تحدد على سبيل الحصر بموجب القانون الجنائي والقوانين المكملة لها، بينما لا يتم تحديد الأفعال التي تشكل الجرائم المدنية والتأديبية على سبيل الحصر.

ومن ناحية العقوبة والجزاء نجد أن في الجريمة الجنائية يوقع العقوبة الجنائية الواردة في صلب القوانين الجنائية، بينما في الجريمة المدنية الجزاء يتمثل في تعويض المضرور من الجريمة المدنية أما في الجريمة التأديبية فيتمثل في الجزاء الإداري.

يمثل الضرر في الجريمة المدنية أهم الأركان، بينما لا يعد الضرر ركنا من أركان الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية. كما أن للركن المعنوي في الجريمة الجنائية أهمية تفوق أهميته في الجريمة المدنية والجريمة التأديبية.

يسعى المشرع من تجريم الأفعال الجنائية وتوقيع العقوبة الجنائية تحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة أمن المجتمع، والمحافظة على مصلحة الجماعة وصيانة قيمها الأخلاقية ولا شي من ذلك في الجريمة المدنية والتأديبية. كما أن العقوبات في الجريمة الجنائية والتأديبية متنوعة ومتعددة أما في الجريمة المدنية فهي تتمثل في التعويض دون غيرها.

[23] رؤوف، عبيد، المرجع السابق، ص186؛ نبيه، صالح، 2003م، دراسة في علمي الإجرام والعقاب، دار الثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 123؛ مطر، عصام عبد الفتاح عبد السميع، المرجع السابق، ص 29.

[24] الحيالي، وليد ناجي، بدون سنة نشر، دراسة بحثية حول البطالة، كلية الإدارة والاقتصاد، ص12.

[25] كزار، نعيم حسين، 2015م، مشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية العدد 2 المجلد 23، ص745.

[26] عبدالباسط عبدالمعطي، 1981م، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 150.

[27] النوري، قيس وعبد المنعم، الحسين، مصدر سابق، ص 31.

[28] المصدر نفسه، ص 32.

[29]. Samuelson, Paul (Economics), New York, Mc Graw – Atill Book Co, 1977, P. 243.

[30] عبدالباسط عبدالمعطي، المصدر السابق، ص 150.

[31] النوري، قيس وعبد المنعم، الحسين، مصدر سابق، ص 31.

[32] كزار، نعيم حسين، المصدر السابق، ص749.

[33] حريري، بوشعور، بلاسنة نشر، فلاق صليحة، مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية، ص5.

[34] حريري، بوشعور، المصدر السابق، ص5.

[35] ومما تجدر الإشارة اليه انه ومن المسببات التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة نذكر منها التالي:

1- فلسفة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف:

تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها سياسات الدولة ونظرتها إلى سياسات التشغيل العام فنجد أن انتشار البطالة في مفاصل الدول التي تتبع سياسات خاطئة في التوظيف يكون أكثر، حيث تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة التي تشكل ضغطا على التكاليف وإهدار في نفقات الأمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هكذا سياسات. وقد تنتشر البطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لأعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية واقترابها إلى الصفر بسبب رغبة الدولة في مجرد تقديم دخول ومرتبات للمواطنين وفق نظرية (ريع المواطنة) فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف. الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي.

2- سياسات التعليم التربوي:

تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصا فيما لو أخذ بعين الاعتبار الاختلال الذي ينتج عن عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الا قتصادي لذلك البلد. ففي البلدان المتقدمة هنالك نوع من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من إتباع سياسات تخطيط ممنهجة لقطاعات التعليم فيها. كما أن الحاجة إلى التعليم العالي يعد أمر ضروري حيث يعتبره المنظرون بأنه دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي – ليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له.

3- أداء القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دورا هاماً في توفير متطلبات وعوامل نشوء البطالة حيث أن القطاع الخاص ينطلق من منظور ضيق لا يتعدى هدف تحقيق الربح فهي الضالة والهدف الأساسي فان استثمارات القطاع الخاص ماهي في الواقع إلا استثمارات خاصة تنشأ وفق نفس النهج والتصور الذي يعتمد عليه القطاع الخاص في جل عملياته الإنتاجية. وبالتالي فلن تكون تلك القطاعات الخاصة مؤهلة للاستثمار في الجوانب التي يندر أو يضعف فيها الأداء الربحي للشركات الإنتاجية والأمر الذي يؤدي إلى تقليص مساهمات القطاع الخاص في سياسة التوظيف العام داخل المجتمع وبالتالي انتشار البطالة ونموها خصوصا بين العمالة الغير ماهرة. وكما أن تحقيق الأرباح هي في الحقيقة استدامة للعملية الإنتاجية إلا أن القطاعات الخاصة تتحمل أيضا جزءا من تبعات التنمية الاقتصادية التي تقع على كاهل المجتمع باختلاف طبقاته وشرائحه وعليها واجبا وطنيا كغيرها من اجل تدعيم مسيرة التنمية الاقتصادية ودفع الاقتصاد إلى الحفاظ على معدلات النمو فيه أملا في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة التي ستنعكس بالنتيجة أيضا على ازدهار السوق و تحسن القوة الشرائية وبالتالي دوران عجلة الإنتاج بشكل اكبر وأسرع مما كانت عليه في الماضي الأمر الذي سيحقق للقطاعات الخاصة

إرباحا اكبر ونموا متزايدا فيها.

ومساهمة القطاع الخاص في نمو البطالة يكمن في الطبيعة التكوينية لذلك القطاع القائم في أساسه على تحقيق الوفورات الربحية عن طريق تقليص الإنفاق والتكاليف إلى أقصى ما يمكن ولو تأتى ذلك على حساب الأجور المدفوعة للعمالة. حيث أن القطاع الخاص يعتمد فيه سياساته الوظيفية إلى اختيار كفاءة والأقل أجرا ليدخله ضمن قوة العمل اللازمة لتحقيق الإنتاج المنشود. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص عندما يجد في خروج رأس المال إلى الخارج لغرض الاستثمار تكون مردوديته الربحية أعلى بكثير مما يحققه ذات القطاع فيما لو استثمر في داخل بلده وساعد في خلق فرص عمل جديدة سنجد أن القرار سترجح كفته إلى صالح خروج رأس المال.

حريري، بوشعور، المصدر السابق، ص7.

[36] على حسن عبدالله، 1986م، الباحث وأثره في المسؤولية الجنائية، ص336.

[37] ثائر، إبراهيم، 1998م، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، دمشق، ص94.

[38] منتصر سعيد حمودة، 2006م، الإرهاب الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ص 311.

[39] إمام حسانين عطاالله، 2004م، الإرهاب البيان القانوني للجريمة، دار المطبوعات الجامعية، ص97.

[40] عيسى بيرم، 2011م، حقوق الإنسان والحريات العامة، مقارنة بين النص والواقع، الطبعة الأولى، ص ٧٤؛ خضر خضر، مرجع سابق، ص ٢٢٦؛ الدراجي، جعفر عبد بهير، 2006م، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة السياسية (دراسة مقارنة). دكتوراه جامعة بغداد كلية القانون، صص 22-٢١.

[41] الشرقاوي، سعاد، 1979م، نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٤.

[42] الدراجي، جعفر عبد السادة بهير، المرجع السابق، ص 21؛ أندريه، هوريو، 1974م، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الأول، ترجمة على مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ص ١٧٣.

[43] راغب الحلو، ماجد، 1986م، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص ٣٨٥.

المصادر والمراجع

1. السعد، صالح، 2006م، التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كتاب صادر عن اتحاد المصارف العربية.
2. عز الدين، أحمد جلال، 1986م، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية رقم 10 مارس
3. الخلف، علي حسين والشاوي، سلطان. 1982م، المبادئ العامة في قانون العقوبات. مطابع التعليم العالي والبحث العلمي.
4. سفر، عبد الاحد يوسف. 2002م، الجريمة المنظمة. دمشق: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
5. صالح، علي جبار. 1994م، جريمة خطف الأشخاص. رسالة ماجستير، جامعه بغداد.
6. العزاوي، رعد قاسم صالح، د. ت، الارهاب الدولي المفاهيم الصناعة والتوظيف وسبل المواجهة، المجلة السياسية والدولية
7. ربيعي، حسين، 2018م، الارهاب الدولي المعاصر واليات مكافحته وفق المنظور الامني، مجلة الشريعة

والاقتصاد، المجلد السابع، الإصدار الأول.
8. جعفر عبد السلام، 1988م، بين جريمة القرصنة وجرائم الإرهاب الدولي، مجلة الحق، اتحاد المحامين العرب 2، 1.
9. إبراهيم، أكرم نشأت. 1962م، الأحكام العامة في قانون العقوبات العراقي. بغداد: مطبعة اسعد.
10. السعدي، حميد. 1970م، شرح قانون العقوبات الجديد-دراسة تحليلية مقارنة. بغداد: مطبعة المعارف.
11. بدوي، علي. 1938م، الأحكام العامة في القانون الجنائي، الجريمة. بغداد: مطبعة النوري
12. الحكيمي، عبد الباسط محمد سيف. 2000م، النظرية العامة للجرائم ذات الخطر العام. أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.
13. عز الدين، أحمد جلال، 1986م، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية رقم 10 مارس
14. علي، وعدي سليمان ومازن ليلو راضي. مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي. بحث منشور على موقع شبكة طلبة الجزائر على العنوان الألكتروني: https://etudiantdz.com
15. علي، وعدي سليمان ومازن ليلو راضي. مفهوم الإرهاب في القانون الدولي والداخلي. بحث منشور على موقع شبكة طلبة الجزائر على العنوان الألكتروني: https://etudiantdz.com

Causes of Terrorist Crimes from a Criminological Perspective

Assist Lect. Salam Thamer Al-Sabaa **Assist Lect. Hashim Abdul Karim Zaki**
College of Law - Al-Hadi University **College of Law - Al-Hadi University**
Salam99@huc.edu.iq

Keywords: Criminal, Crimes - Ihram, Causes of Crimes

Summary:

. Terrorism is one of the most dangerous criminal phenomena faced by human societies in the modern era, due to its devastating effects on security, stability, and development. Criminology has devoted significant attention to studying this phenomenon, as it represents a form of organized and complex criminal behavior that cannot be explained by a single factor. Individual, psychological, social, economic, political, and cultural factors intertwine in the emergence of terrorism, which collectively contribute to shaping the terrorist motives and tendencies of individuals and groups. From this perspective, understanding the causes of terrorist crimes from a criminological perspective is an essential step toward developing preventative and therapeutic strategies aimed at limiting the spread of this phenomenon and protecting society from its negative repercussions